الأمم المتحدة

E/CN.18/2011/12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 October 2010
Arabic
Original: English

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

الدورة التاسعة

نيويورك، ٢٤ كانون الثاني/يناير – ٤ شباط/فبراير ٢٠١١

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت*

وسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات

وسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات

تقرير الأمين العام

موجز

وفقا لبرنامج العمل المتعدد السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، فإن وسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، بما فيها التمويل، هي ''مسالة شاملة'' تتكرر في كل دورة. وقد اتخذ منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات قرارا بشأن هذا الموضوع، في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار دورته التاسعة. وفي ذلك القرار، قرر المنتدى إنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية المعني بتمويل الغابات، والعملية التيسيرية. ويتضمن التقرير الحالي تقريرا مرحليا عن أعمال العملية التيسيرية وتقريرا عن الاجتماع الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية المعني بتمويل الغابات. ويتضمن أيضا توصيات الأمين العام لأنشطة ما بين الدورات في الفترة ما بين الاجتماعين الأول والثاني لفريق الخبراء المخصص، لكي ينظر فيها المنتدى في دورته التاسعة.

* E/CN.18/2011/1.

191110 191110 10-60189 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – المقدمة ٣

ثانيا – التقرير المرحلي عن أعمال العملية التيسيرية ٣

ألف – مهام العملية التيسيرية ٣

بـاء – الأنشطة الحالية للعملية التيسيرية ٥

ثالثا – الاجتماع الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية المعني بتمويل الغابات ٩

رابعا – العملية التيسيرية وفريق الخبراء المخصص ١١

خامسا – الأنشطة المحتملة للعملية التيسيرية في المستقبل ١٣

سادسا – توصيات موجهة إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بشأن أنشطة ما بين الدورات لتمويل الغابات ١٥

أولا – المقدمة

١ – أُعد هذا التقرير لتيسير المداولات بشأن البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

٢ – وينبغي أيضا ملاحظة أنه، وفقا لبرنامج عمل المنتدى المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥، فإن وسائل التنفيذ، بما فيها التمويل، ستكون ''مسالة شاملة'' تتكرر في كل دورة.

٣ – وفي الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، والتي عُقدت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، اتخذ المنتدى قرارا بشأن وسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات (انظر E/2009/118-E/CN.18/SS/2009/2، الفقرة ٣)، أنشأ بموجبه كلا من فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية والمعني بتمويل الغابات، والعملية التيسيرية. وفي مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦٨/٢٠٠٩، أحاط المجلس علما بتقرير الجلسة الاستثنائية.

٤ – وسيقوم فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية المعني بتمويل الغابات، عملا بالفقرة ٢ من القرار المذكور أعلاه وتنفيذا لولايته، بعقد اجتماعين، أحدهما قبل انعقاد الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، والآخر قبل انعقاد الدورة العاشرة، وسيقدم تقريرا أوليا في الدورة التاسعة وتوصيات نهائية في الدورة العاشرة لينظر فيها المنتدى ويقرر بشأنها.

٥ – ويُقدَّم هذا التقرير، وفقا للفقرتين ٢ و ٥ من القرار المذكور أعلاه، لإطلاع المنتدى على أنشطة العملية التيسيرية ونتائج الاجتماع الأول لفريق الخبراء المخصص المعني بتمويل الغابات. ويرد التقرير الصادر عن الاجتماع الأول لفريق الخبراء المخصص في الوثيقة E/CN.18/2011/13. ويرد الموجز الذي أعده الرئيسان المشاركان لمناقشات فريق الخبراء المخصص في اجتماعه الأول، بما في ذلك مقترحاتهم الخاصة بأنشطة ما بين الدورات بشأن تمويل الغابات، في مرفق ذلك التقرير.

ثانيا – التقرير المرحلي عن أعمال العملية التيسيرية

ألف – مهام العملية التيسيرية

٦ – في القرار الذي اتخذه المنتدى في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار دورته التاسعة، قرر أيضا إنشاء عملية تيسيرية، يبدأ العمل بها فور اختتام الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة للمنتدى[(١)] وفي إطار برنامج العمل المتعدد السنوات، تحت إشراف منتدى

(١) انظر مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤٠/٢٠٠٩.

الأمم المتحدة المعني بالغابات. ودعا المنتدى أعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات وأصحاب المصالح ذوي الصلة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، إلى دعم عمل العملية التيسيرية، والمشاركة بنشاط في حفز تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات والصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات وتحقيق الأهداف العالمية بشأن الغابات، مع مراعاة الاحتياجات والظروف الخاصة لأفريقيا، وأقل البلدان نموا، والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، والبلدان ذات الغطاء الحرجي المتوسط، والبلدان ذات الغطاء الحرجي الكثيف التي يكون فيها مستوى إزالة الغابات منخفضا، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧ - ووفقا لهذا القرار، فإن مهام العملية التيسيرية هي كالتالي:

(أ) المساعدة في تعبئة ودعم موارد مالية جديدة وإضافية من جميع المصادر من أجل الإدارة المستدامة للغابات؛

(ب) مساعدة البلدان في تعبئة الموارد المالية المتاحة من جميع المصادر والوصول إليها وتعزيز استخدامها على نحو فعال من أجل الإدارة المستدامة للغابات، مع مراعاة السياسات والاستراتيجيات الوطنية؛

(ج) تحديد سبل الوصول إلى جميع مصادر التمويل من أجل الإدارة المستدامة للغابات وتيسير تلك السبل وتبسيطها؛

(د) تحديد العقبات التي تواجه عملية تمويل الإدارة المستدامة للغابات، وكذلك الثغرات الموجودة فيها والفرص المتاحة أمامها؛

(هـ) مساعدة البلدان في وضع استراتيجيات وطنية لتمويل الإدارة المستدامة للغابات في إطار البرامج الوطنية الخاصة بالغابات أو ما يعادلها، على النحو المطلوب في الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات؛

(و) تيسير نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وبناء القدرات في البلدان النامية؛

(ز) تقديم المشورة، عند طلبها، وتبادل الأمثلة على الممارسات الجيدة في مجال تحسين البيئة المواتية للإدارة المستدامة للغابات، وبخاصة في تحقيق الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات وتنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات، بغية جذب استثمارات القطاعين العام والخاص والتمويل الذي تقدمه المؤسسات الخيرية؛

(ح) تحسين التنسيق والتعاون والاتساق فيما بين مصادر آليات التمويل ذات الصلة لتحسين تنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات، وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات على جميع المستويات، وتحسين فعالية وكفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة لتنفيذه.

باء – الأنشطة الحالية للعملية التيسيرية

٨ – بدأت العملية التيسيرية عملها بالفعل، بهدف تناول بعض المسائل ذات الأولوية في مجال تمويل الغابات، باعتبارها مهمة للتحليل الدقيق للبيانات في هذا المجال. ومن المهم ملاحظة أن العملية التيسيرية هي عملية استشارية وليست آلية للتمويل. فهي تعمل في شراكة مع سائر عمليات التمويل، وبطريقة تدعم وتكمل بعضها بعضا. وقد بدأت أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات العملية التيسيرية فور اتخاذ القرار المتعلق بذلك في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة للمنتدى.

٩ – ويقتضي القرار أن تركز العملية التيسيرية على البلدان النامية ذات الاحتياجات والظروف الخاصة، وأن تزيد من التعاون والتنسيق فيما بين أصحاب المصالح الرئيسيين.

١٠ – وبالنظر إلى أن المعلومات عما يتوافر من أموال غير مُستغلة من أجل تمويل الغابات لا تزال محدودة جدا، لا بد للعملية التيسيرية أن تبدأ بجمع البيانات لإبراز الثغرات القائمة في عملية تمويل الغابات والعقبات التي تواجهها والفرص المتاحة أمامها، حسبما ورد في المهمة (د) من مهامها (انظر الفقرة ٧ أعلاه). وعلاوة على ذلك، فقد أظهر تقرير عن تمويل الغابات قدمه الفريق الاستشاري المعني بمسائل تمويل الشراكة التعاونية في مجال الغابات[٢] أن البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية هي أكثر من عانى من الانخفاض في تمويل الجهات المانحة للغابات في العقدين الماضيين.

١١ – وفي ضوء ما سبق، شرعت العملية التيسيرية، فور إنشائها، في تحديد الثغرات والعقبات والفرص فيما يتعلق بتمويل الإدارة المستدامة للغابات في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض.

١٢ – وتُعد هذه المبادرة، التي تمولها إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومرفق البيئة العالمية، بمثابة أولى خطوات العمل في إطار العملية التيسيرية، وتهدف إلى تقديم صورة واضحة عن الاحتياجات والقيود التمويلية للبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية. ونتيجة لهذا المشروع،

(٢) ماركو سيمولا، ”التدفقات المالية والاحتياجات اللازمة لتنفيذ الصك غير الملزم قانوناً المتعلق بجميع أنواع الغابات“، تقرير أُعد من أجل الفريق الاستشاري المعني بمسائل تمويل الشراكة التعاونية في مجال الغابات بدعم من برنامج الغابات التابع للبنك الدولي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. والتقرير متاح على الموقع: www.un.org/esa/forests/pdf/aheg/finance/AGF_Financing_Study.pdf، (بالاطلاع عليه في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٠).

سيجري خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، استعراض جميع مصادر تمويل الإدارة المستدامة للغابات في بلدان هاتين الفئتين التي عانت كثيرا من انخفاض في تمويل الغابات.

١٣ - ويتكون المشروع من ثلاث مراحل متالية، يرد بيانها أدناه. فهناك المرحلة الأولى التي مولتها إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أما المرحلتان الثانية والثالثة فسيتم تنفيذهما عن طريق منحة مقدمة من مرفق البيئة العالمية. وقد اشتملت المرحلة الأولى التي اكتملت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، على تحليل وتقييم متعمقين لأوضاع التمويل الحالية والناشئة، وآليات التمويل، والتدفقات المالية والثغرات في التمويل على كافة المستويات من أجل الإدارة المستدامة للغابات في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض. وتتمثل الأهداف المحددة لهذه المرحلة في القيام بما يلي:

(أ) تحسين فهم الوضع الراهن لعملية تمويل الإدارة المستدامة للغابات، وكذلك الثغرات الموجودة فيها والتحديات التي تواجهها في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من الدراسات التي أجرتها الجهات المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والأكاديميون، ولا سيما بالنسبة لفرادى البلدان في مرفق البرنامج الوطني للغابات؛

(ب) تحديد نُهج وآليات مبتكرة للوصول إلى مصادر التمويل الحالية وتعبئة مصادر تمويل جديدة من أجل الإدارة المستدامة للغابات في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض؛

(ج) توفير أساس تحليلي من أجل التصدي لتحديات تمويل الإدارة المستدامة للغابات في السياسة الدولية وبرامج الدعم، وفي الأنشطة المقبلة لتنمية قدرات أصحاب المصلحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض.

١٤ - وقد أُعدت، بالاستعانة بخدمات وكالة دولية للاستشارات، الورقات التالية بشأن تمويل الغابات في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض:

(أ) سبع دراسات حالة وطنية (ثلاث منها للدول الجزرية الصغيرة النامية، وأربع للبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض) بتكليف من استشاريين وطنيين. وأجريت هذه الدراسات الوطنية لغرض '١' توفير أمثلة من واقع الحياة على تحليلات أوسع على المستوى الكلي وعلى المستوى القطاعي؛ و '٢' توفير تصورات واقعية للفرص والمعوقات في المستقبل، فضلا عن الدروس المستفادة من التجربة. وكانت البلدان السبعة التي جرى اختيارها على أساس معايير تقنية هي: ترينيداد وتوباغو، والرأس الأخضر، وفيجي باعتبارها دولا جزرية

صغيرة نامية، والأردن، وأوروغواي، وقيرغيزستان، ومالي بوصفها بلدانا ذات غطاء حرجي منخفض. وفي كل بلد من تلك البلدان، نُظمت حلقة عمل للحكومات المعنية، والجهات المانحة، والشراكة التعاونية المعنية بالغابات، والخبراء وممثلي المجموعات الرئيسية لتقييم مدى دقة الورقات على المستويين الكلي والجزئي، ولجمع مزيد من البيانات الأولية؛

(ب) وجرى التكليف بإجراء أربع دراسات دولية/إقليمية لتقديم تحليلات فاحصة للبيانات المالية على المستوى الكلي للأوضاع الاقتصادية والجغرافية والمؤسسية فيما يتعلق بتمويل الإدارة المستدامة للغابات في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض وتحديد تحديات وفرص تمويل الإدارة المستدامة للغابات من مجموعة متنوعة من المصادر.

١٥ - وجرى إعداد ما مجموعه ١١ تقريرا تحليليا، تركز خمسة منها على دول جزرية صغيرة نامية وستة على بلدان ذات غطاء حرجي منخفض. وفي داخل كل مجموعة من هاتين المجموعتين، تتفاوت التحديات فيما يتعلق بتمويل الغابات تفاوتا كبيرا من بلد إلى آخر، بسبب ظروف تلك البلدان الجغرافية والمناخية، والتغطية الحرجية، والأنشطة الاقتصادية، وإدارة الغابات، والقدرات المؤسسية، من بين عوامل أخرى. ولذا، كان من الضروري إجراء تحليل متعمق واستكماله بدراسات قطرية انتقائية من أجل مواجهة التحديات المرتبطة مواضيعيا وتقاسم الخبرات. وستظهر اعتبارات مماثلة في المرحلة الثانية من المشروع لدى تجميع البلدان للمشاركة في حلقات عمل أقاليمية مصممة خصيصا من أجل تلبية احتياجات محددة، وبناء القدرات، وتعزيز التبادل بين بلدان الجنوب.

١٦ - وستشمل المرحلة الثانية من المشروع، التي ستُنفذ في عام ٢٠١١، تنظيم وعقد أربع حلقات عمل أقاليمية (اثنتان منها في دول جزرية صغيرة نامية واثنتان في بلدان ذات غطاء حرجي منخفض) لاستعراض النتائج الواردة في التقارير الصادرة عن المرحلة الأولى والمضي بها قدما. وستتناول حلقات العمل هذه موضوعات محددة تتعلق بالثغرات في تمويل الغابات، وستشمل تبادلا لوجهات النظر بين الخبراء على المستوى القطري بغرض استعراض التقارير التحليلية المواضيعية ودراسات الحالة الوطنية والتأكد من صحتها وإضافة مدخلات إليها، وإعداد توصيات بالعمل من جانب الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع الدولي، ومؤسسات التمويل، والمؤسسات الخيرية، وغيرهم من أصحاب المصالح المعنيين.

١٧ - وبالتالي، فهناك هدفان محددان لهذه المرحلة الثانية هما: '١' اختبار صحة البيانات التي يجري الحصول عليها في المرحلة الأولى بالتشجيع على المناقشة وتبادل الخبرات في مجال تمويل الغابات في البلدان المعنية؛ و '٢' تعزيز اعتماد أصحاب المصلحة الرئيسيين للمشروع

ونتائجه. ومن ثم، سيجري إنشاء شبكة أولية من الخبراء وصانعي السياسات بشأن تمويل الغابات.

١٨ - وسيقوم خبراء وطنيون وخبراء دوليون معترف بهم في مجال تمويل الغابات، والشراكة التعاونية المعنية بالغابات، والمانحون، وممثلو المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك مرفق البرنامج الوطني للغابات والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصالح المعنيين بالمشاركة في حلقات العمل التي ستركز أيضا على البدء في بناء القدرات لتعزيز مهارات تأمين التمويل من أجل الإدارة المستدامة للغابات.

١٩ - أما المرحلة الثالثة من المشروع، التي ستنفذ في عام ٢٠١٢، فستتمثل في تقديم تقرير إلى أصحاب المصالح المعنيين بتمويل الغابات، بما في ذلك حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض والجهات المانحة والمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، عن نتائج حلقات العمل، وتحديد توصيات رئيسية من أجل اتخاذ مزيد من الإجراءات.

٢٠ - وستشمل هذه المرحلة الثالثة أنشطة ترمي إلى تعزيز تبادل المعلومات وزيادة الوعي بالتحديات التي تواجه عملية تمويل الإدارة المستدامة للغابات في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض وكذلك الفرص المتاحة أمام تلك العملية. وسيُوصى أيضا باتخاذ تدابير للتواصل على المستوى الوطني، وبخاصة في البلدان التي تُجرى فيها دراسات حالة. وستساعد هذه الأنشطة على زيادة الوعي بالثغرات الحالية في عملية تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب لزيادة التمويل من أجل الغابات وتيسير الوصول إلى مصادر لتمويل الغابات. وبالنسبة لاستراتيجية التواصل هذه، ستشمل الفئة المستهدفة أصحاب المصالح المعنيين بتمويل الغابات، بما في ذلك حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، والجهات المانحة، والمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، والخبراء الوطنيون والدوليون.

٢١ - وأُولي الحرص للتأكيد على المنظور الشامل لعدة قطاعات، والشامل لعدة مؤسسات في جميع مراحل هذا المشروع. وقد أصبح من المسلم به الآن لوقت طويل أن كثيرا من أسباب إزالة الغابات تكمن خارج نطاق قطاع الغابات (على سبيل المثال، في مجالي الزراعة والبنية الأساسية العامة). وبالمثل، فإن الغابات لها تأثيرها على قضايا ذات صلة، وبخاصة تغير المناخ. وعلى نفس المنوال، يمكن أن تكون للتدفقات المالية خارج قطاع الغابات آثار إيجابية وسلبية على الغابات، وبالتالي، يمكن للغابات أن تساهم بشكل كبير في تعزيز الاقتصاد الوطني والحد من الفقر. بيد أن هذه الروابط، لم تحظ، حتى الآن، إلا باعتراف جزئي من

صانعي القرار ونادرا ما يتخذ إجراء بناء عليها. وثمة حاجة إلى أن تعمل ''صوامع التنكير'' التابعة للوزارات الحكومية والمسؤولة عن مختلف المسائل التي تؤثر على الغابات، بما في ذلك مسألة إزالة الغابات، على نحو يتسم بمزيد من التعاون. ولذلك، فمن الضروري أن ينظر هذا المشروع إلى مسألة تمويل الغابات من منظور شامل لجميع الجوانب، بدلا من النظر إلى التمويل من أجل قطاع الغابات بالمعنى الضيق للكلمة.

٢٢ - وترتبط بهذا الأمر النتيجة المرجوة من الشروع في تكوين شبكة لأصحاب المصالح المعنيين بتمويل الغابات في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، التي تتجاوز قطاع الغابات. وفي كل مرحلة من مراحل المشروع، يساهم أصحاب المصالح المعنيين من مختلف القطاعات في إعداد البيانات (المرحلة الأولى)، ومناقشة النتائج (المرحلة الثانية)، وتلقي المعلومات المصممة خصيصا لأغراض معينة (المرحلة الثالثة). وسيشجع هذا أصحاب المصالح على التفكير فيما هو أبعد من ''تنكير الصوامع''، الذي شكل، حتى الآن، عائقا رئيسيا أمام تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات.

٢٣ - ونظرا للحاجة إلى اتباع نهج شامل لعدة قطاعات وعدة مؤسسات، سيجري تنفيذ استراتيجية مبتكرة، تربط بين القطاعات والوزارات وتُعالج المسائل بصورة عامة ومترابطة.

ثالثا - الاجتماع الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية المعني بتمويل الغابات

٢٤ - كرس منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بموجب القرار الذي اعتمده في الجلسة الاستثنائية لدورته التاسعة بشأن وسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات اعترافاً جديداً بالأهمية الحاسمة لتمويل إدارة الغابات المستدامة في النهوض بخطة التنمية العالمية. ففي ذلك القرار، كلف المنتدى تحديداً فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية بأن يقدم مقترحات بشأن استراتيجيات لتعبئة الموارد من جميع المصادر لدعم تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات وتطبيق أحكام الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات بوسائل منها تعزيز وتحسين فرص الحصول على الأموال وإنشاء صندوق تبرعات عالمي للغابات، مع مراعاة جملة أمور منها نتائج استعراض المنتدى لأداء العملية التيسيرية وآراء الدول الأعضاء واستعراض صكوك وعمليات التمويل ذات الصلة بالإدارة المستدامة للغابات.

٢٥ - وعُقد الاجتماع الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية المعني بتمويل الغابات في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وشارك في الاجتماع نحو ٢٠٠ خبير من ٦٤ بلداً و ٢٣ منظمة دولية وإقليمية ومجموعات رئيسية.

٢٦ - ونُفِّذ برنامج عمل الاجتماع من خلال حلقتي عمل وجلسات عامة. وأثناء الاجتماع، استمع الخبراء إلى عروض قدمها ٢٨ محاضراً بشأن مواضيع مثل أهمية تمويل الغابات في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما يشمل جميع القطاعات؛ والخبرات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية بشأن تمويل الغابات؛ وأنشطة آليات التمويل المتعلقة بالغابات؛ والأعمال التي تضطلع بها العملية التيسيرية. كما استمع المشاركون إلى بيانات رئيسية عن عمل صندوق الأمازون وعن إيجابيات وسلبيات مختلف خيارات تمويل الغابات، بما فيها إنشاء صندوق عالمي للغابات وعن تعزيز آليات التمويل الحالية.

٢٧ - وشارك ممثلو قطاعات رئيسية ومؤثرة خارج نطاق قطاع الغابات، مثل وزارات التخطيط والتمويل، في المناقشة المتعلقة بتمويل الغابات وتبادلوا الآراء بشأن الكيفية التي يمكن لهم أن يسهموا بها في تناول مسألة تمويل الغابات. واطلع المشاركون على الكثير من المعلومات عن الفرص والتعقيدات التي تنطوي عليها المسألة وعن نطاق العمل ومعدل الأنشطة التي نفذتها إلى الآن البلدان والمنظمات والمجموعات الرئيسية بشأن تمويل الغابات.

٢٨ - وأثناء الاجتماع، ناقش الخبراء مختلف الإجراءات المتخذة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لتعبئة الموارد اللازمة من أجل الإدارة المستدامة للغابات. كما ناقشوا الإجراءات اللازم اتخاذها عقب الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وقبل الاجتماع الثاني لفريق الخبراء، والمجالات التي تقتضي أن يتواصل فيها العمل.

٢٩ - وأعد الرئيسان المشاركان للاجتماع الأول لفريق الخبراء موجزاً للمناقشة، واقترحا بناءً على المناقشات التي دارت في الاجتماع مجموعةً من أنشطة ما بين الدورات. واعتمد الخبراء الذين حضروا الاجتماع الأول التقرير المتعلق بذلك الاجتماع[٣] وأحاطوا علماً بالموجز الذي أعده الرئيسان المشاركان والمرفق بذلك التقرير.

٣٠ - وأبرزت المناقشات التي دارت في الاجتماع الحاجة إلى زيادة التعاون وتبادل الخبرات فيما بين الحكومات لوضع آليات تمويل مبتكرة، بالإضافة إلى زيادة التعاون مع القطاع الخاص والحاجة إلى تهيئة بيئة مواتية للاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص. وأكدت

(٣) E/CN.18/2011/13.

المناقشات أيضاً الحاجة إلى إشراك الحكومات والشراكة التعاونية في مجال الغابات وفريقها الاستشاري المعني بالتمويل بطريقة أكثر موضوعية في عملية تحديد خيارات وطرائق تمويل الغابات وهياكلها المحتملة قبل الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص. ويعتبر دور الفريق الاستشاري المعني بالتمويل ذا أهمية خاصة إذ يمكنه تقديم تحليلات لثغرات التمويل القائمة بين آليات التمويل ذات الصلة بالغابات، بما فيها تلك المتعلقة باتفاقيات ريو، وتقديم مقترحات بشأن سبل تعزيز آليات التمويل الحالية ذات الصلة بالغابات، وتعزيز التنسيق فيما بينها وتحسين فرص الوصول إلى مواردها. واستناداً إلى هذه المقترحات، أعرب المشاركون في الاجتماع الأول لفريق الخبراء المخصص عن الحاجة إلى إجراء تقييم، تعده الأمانة لكي يُنظر فيه الفريق في اجتماعه الثاني، لمختلف الخيارات المتعلقة بهيكل تمويل الغابات، بما في ذلك إنشاء صندوق عالمي للغابات.

رابعا – العملية التيسيرية وفريق الخبراء المخصص

٣١ – مما له أهميته الحاسمة فهم العلاقة بين فريق الخبراء المخصص والعملية التيسيرية، لأن كلا منهما يكمِّل الآخر من حيث موضوع ولايتيهما وما يضطلعان به من عمليات معاً. وستكون هذه العمليات مترابطة على نحو وثيق على مدى فترة السنوات الأربع الممتدة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣ . وينبغي أن تُوفر في نهاية المطاف النتائج التراكمية لكل من فريق الخبراء المخصص والعملية التيسيرية أساساً صلباً للقرار الحاسم الأهمية المتعلق بتمويل الغابات الذي سيتخذه المنتدى في دورته العاشرة، وأن تشكل إسهاماً بالغ الأهمية في استعراض عام ٢٠١٥ للترتيب الدولي المتعلق بالغابات.

٣٢ – وقد قدمت النتائج الأولية المنبثقة عن الدراسات التي أُعدت في سياق مشروع العملية التيسيرية إلى فريق الخبراء المخصص في اجتماعه الأول. وأظهرت هذه النتائج الأولية نُدرة البيانات الشاملة للقطاعات، بما يوضح صعوبة تجاوز أي نهج قطاعي لتناول مسألة تمويل الغابات. وتبين الدراسات بصورة قاطعة أن نصيب الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض من المساعدة الإنمائية الرسمية في مجال الحراجة العالمية قد انخفض ثلاثة أضعاف في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨، مما يؤكد ضرورة تناول مسألة تمويل الغابات بصورة عاجلة في هاتين الفئتين من البلدان.

٣٣ – وتشير الدراسات إلى أن الغابات لا ينظر إليها عموما باعتبارها إحدى الأولويات الإنمائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونتج عن ذلك أن نصف عدد الدول الجزرية الصغيرة النامية فقط هي التي لها سياسات أو تشريعات واضحة عن الغابات أو إدارات الغابات، وحتى في وجود هذه السياسات والتشريعات فإنه لا تتوفر لها سوى موارد مالية

وبشرية محدودة. وقطاع الغابات التجاري في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية هو قطاع هامشي أو لا وجود له، وهذا ما يضاعف اعتماد تمويل الغابات على الأموال العامة والآليات المبتكرة. ويمكن مواصلة تطوير آليتين مبتكرتين من شأنهما أن يزيدا تمويل الغابات إلى حد كبير. الأولى هي أن لدى العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية إمكانات كبيرة للسياحة – بما فيها السياحة البيئية – وهو قطاع يسهم إسهاماً كبيراً في تمويل الغابات. وثانياً، يمكن زيادة التمويل المتعلق بتغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية، (ولا سيما تمويل المبادرة المعززة في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهورها في البلدان النامية)[٤] وذلك على الأخص في ضوء شدة تأثر هذه البلدان بتغير المناخ، وكذلك المساهمة الهامة للغابات في الدول الجزرية الصغيرة النامية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وعلى وجه التحديد، فإن الغابات في الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تُخزن الكربون فحسب، لكنها أيضاً تمنع التحات في المناطق الجبلية وتكون بمثابة عامل حاسم للحماية من ارتفاع مستوى البحار عندما تقع هذه المناطق الجبلية في مناطق ساحلية.

٣٤ - ووفقاً لتلك الدراسات، ففي البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، لا يكون للغابات عموماً وجود على جدول الأعمال السياسي رغم أهميتها. فهي، أولا، توفر مورداً للمأوى والغذاء، وتتيح في العديد من الحالات سبل الرزق لسكان الريف الفقراء، ومن ثم فهي تسهم في الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني. وثانياً، فإن الغابات هي وسيلة رئيسية من الوسائل التي تستخدم في مكافحة التصحر وتوفير المياه النقية، وهي عنصر له أهمية اجتماعية واقتصادية حيوية بالنظر إلى أن العديد من البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض هي بلدان يهددها الجفاف بصورة منتظمة. ولذلك، فإن هناك حاجة إلى الاعتراف السياسي بأهمية الغابات ودورها في الإسهام في الأولويات الوطنية الرئيسية، مثل الحد من الفقر والأمن الغذائي، من أجل زيادة التمويل العام للغابات. وعلاوة على ذلك، فإن الإقرار بوجود صلات بين الغابات والقطاعات ذات الصلة، مثل الزراعة والطاقة، هو شرط مسبق لوضع استراتيجيات تمويل متكاملة لسد الفجوة القائمة بين الأراضي الجافة والغابات.

٣٥ - وكما كان متوقعاً، فإن نتائج الدراسات، التي ما زال يتعين استعراضها في حلقات عمل شتى، قدمت إسهامات كبيرة وقيمة في مداولات فريق الخبراء المخصص في اجتماعه الأول وأطلقت العديد من الأفكار والمقترحات بشأن ما يمكن أن تضطلع به العملية التيسيرية من أعمال في المستقبل.

(٤) خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.

خامسا – الأنشطة المحتملة للعملية التيسيرية في المستقبل

٣٦ – يحدد القرار الذي اعتمده المنتدى في جلسته الاستثنائية المعقودة في إطار دورته التاسعة عدة مهام للعملية التيسيرية ويولي اهتماماً خاصاً لحالات مجموعات محددة من البلدان. وتحظى جميع المهام التي تضطلع بها العملية التيسيرية بقدر متساو من الأهمية ولا يوجد أدنى شك بوجوب تنفيذ جميع هذه المهام المتعلقة بفئات البلدان المحددة في القرار.

٣٧ – ويمكن للعملية التيسيرية أن تتولى، بناء على توجيهات يمكن أن يصدرها المنتدى وعلى أساس توفير الموارد اللازمة، تعديل خطة عملها باتباع سبل منها توسيع نطاقها ليشمل مشاريع مماثلة لبقية فئات البلدان المحددة في القرار المذكور آنفاً ومجالات هامة لعمل فريق الخبراء المخصص وغيرها من مجالات الاهتمام المحتملة.

٣٨ – ومن الجدير بالذكر أن العمل الذي تضطلع به العملية التيسيرية يعتمد كلياً على تبرعات تقدم إلى الصندوق الاستئماني لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وحال العدد المحدود المتوفر حالياً من الموظفين والموارد المالية المحدودة دون إطلاق العملية التيسيرية للأنشطة اللازمة لتنفيذ جميع مهامها على الفور. وليس مشروع الدول الجزرية الصغيرة النامية/البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض سوى أول الأنشطة العديدة التي يمكن أن تنفذ في إطار العملية التيسيرية. وفي حال توفر الموارد، سيتسنى وضع خطة طويلة الأجل لمختلف الأنشطة الرامية إلى تنفيذ جميع مهام العملية التيسيرية. وعلى سبيل المثال، من الممكن أن ينفذ في إطار العملية التيسيرية مشروع مماثل بشأن أفريقيا وأقل البلدان نمواً، وأيضا بشأن فئات أخرى من البلدان المدرجة في القرار.

٣٩ – وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى الدور الذي يضطلع به المنتدى في تقديم توجيهات وافية في مجال السياسات العامة المتعلقة بجميع جوانب الغابات، بما فيها كل ما يتعلق منها بتمويل الغابات، فإن العملية التيسيرية تهدف تحديداً إلى جلب معلومات مفقودة حالياً عن آثار تمويل المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات على تمويل الغابات الأوسع نطاقا. كما تسلط العملية التيسيرية الضوء، من خلال الاضطلاع بهذه المهمة، على جوانب يكتنفها عدم الوضوح ولها أهميتها الحاسمة بالنسبة للمنتدى لاتخاذ قرار مستنير بشأن تمويل الغابات في دورته العاشرة. ومن شأن هذه المهمة التي تضطلع بها العملية التيسيرية أن تعود أيضاً بالنفع على عمليات أخرى ذات صلة، ولا سيما تلك المتعلقة بتمويل المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات. وقد ناقشت بالتفصيل المذكرة التي أعدتها الأمانة للاجتماع الأول لفريق الخبراء المخصص الصلات

المتبادلة القائمة بين عمل المنتدى المعني بتمويل الغابات وتمويل المبادرة المعززة المقدمة في إطار تغير المناخ (E/CN.18/2010/2).

٤٠ - وتحظى العملية التيسيرية بإمكانات هائلة تؤهلها للاضطلاع بعمل جاد ومفيد بشأن مسألة تمويل المبادرة. وكمثال على ذلك، فإنه يمكن للعملية التيسيرية أن تجمع بيانات إضافية عن التمويل على الصعيد العالمي لدراسة الأثر الإجمالي للمبادرة المعززة على تمويل الغابات. ومن المحتمل أن تؤثر المبادرة تأثيراً كبيراً على تمويل الغابات مع وجود مبلغ يزيد على ٤ بلايين دولار جرى التعهد به بالفعل. ومع ذلك، فإنه ليس من الواضح أي جوانب تمويل الغابات هي التي ستحقق أكبر استفادة من هذا التمويل. ويمكن لدراسة يصدر المنتدى تكليفا بإعدادها أن تحدد ثغرات التمويل المحتملة في محاولة لتشجيع الجهات المانحة على سدها.

٤١- ولن يكون الهدف من هذا النشاط هو جمع البيانات فحسب، ولكن أيضاً تحفيز الاتصال والتبادل بين الدول الأعضاء والجهات المانحة، وهو ما يشكل انطلاقة للمزيد من التنسيق فيما بين أصحاب المصلحة. ويندرج هذا النشاط ضمن مهام العملية التيسيرية، وعلى الأخص المهام (ج) (تحديد مصادر التمويل) و (د) (تحديد الثغرات والعقبات والفرص) و (ح) (تعزيز التنسيق فيما بين مصادر التمويل) (انظر الفقرة ٧ أعلاه).

٤٢ - ويمكن أن تركز المرحلة الثانية لهذا النشاط على تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات المانحة. ويمكن لمجموعة من حلقات العمل الموجهة إلى الجهات المانحة أن تعتمد بصورة رئيسية على الدليل المرجعي بشأن تمويل الإدارة المستدامة للغابات[٥]، وهو مبادرة للشراكة التعاونية المعنية بالغابات، وذلك بتحديد المواطن التي ما زالت تفتقر إلى التنسيق والطريقة التي يمكن من خلالها المواءمة بين المصادر المانحة. وعلى سبيل المثال، تم بالفعل إطلاق مبادرات مماثلة للمواءمة بين عمل مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات التابع للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. ويمكن لهذه المرحلة الثانية أن تتناول المهام (أ) (المساعدة في تعبئة ودعم الموارد المالية الجديدة والإضافية)، و (ج) (تحديد مصادر التمويل) و (هـ) (تحسين التنسيق والتعاون والاتساق فيما بين مصادر وآليات التمويل ذات الصلة) (انظر الفقرة ٧ أعلاه).

٤٣ - ويمكن أن تركز المرحلة الثالثة على المستوى الوطني من خلال إعداد مجموعة أدوات لتمويل الغابات تساعد البلدان في وضع استراتيجيات وطنية لتمويل الغابات تراعي السياسات والاستراتيجيات الوطنية. ويمكن للبلدان تقاسم هذه المجموعة من الأدوات من

(٥) انظر www.fao.org/forestry/cpf/sourcebook/en/.

خلال عقد سلسلة حلقات عمل إقليمية وموضوعية ومتابعتها على أساس كل حالة على حدة، مع تقديم المشورة وتبادل الأمثلة عن الممارسات الجيدة متى اقتضى الأمر ذلك. وسيشكل هذا العمل المنفذ على المستوى الوطني فرصةً مفيدة لتيسير نقل التكنولوجيا وبناء القدرات في مجال تمويل الغابات. وستتناول هذه المرحلة الثالثة المهام (هـ) (مساعدة البلدان في وضع استراتيجيات وطنية للتمويل) و (و) (تيسير نقل التكنولوجيا وبناء القدرات) و (ز) (تقديم المشورة وتبادل الأمثلة عن الممارسات الجيدة) (انظر الفقرة ٧ أعلاه).

سادسا – توصيات موجهة إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بشأن أنشطة ما بين الدورات لتمويل الغابات

٤٤ – تشمل عملية تمويل الغابات في إطار منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الأعمال المقرر إنجازها ضمن العملية التيسيرية فيما بين الاجتماعين اللذين يعقدهما فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المعني بتمويل الغابات، وخلال فترة ما بين الدورات السابقة للدورة العاشرة للمنتدى في عام ٢٠١٣، وذلك تمشيا مع النهج الشامل المحدد في القرار الذي اتخذه منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار دورته التاسعة. وتدعو الحاجة إلى أن تسمح عملية تمويل الغابات بترجمة التوجيهات الواردة في القرار بشأن تمويل الغابات إلى إجراءات، وأن تخلص إلى توصيات واضحة وقابلة للتنفيذ وعملية بشأن القضايا المطروحة في القرار، بما في ذلك المكونات والعناصر اللازمة لوضع استراتيجية أو استراتيجيات شاملة لتفادي اتباع نهج مجزأ في مجال تمويل الغابات، وتحسين البيئة التمكينية، والتشجيع على استخدام التمويل من جميع المصادر، ومراعاة الطبيعة الشاملة لتمويل الغابات، وتشجيع إعادة مواءمة الموارد واستخدامها الفعال، وتعزيز تنسيق تمويل الغابات على جميع المستويات، وتحقيق التآزر بين الإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعزيز وتحسين فرص الحصول على التمويل المتعلق بالغابات، وتعبئة موارد كافية لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات وتطبيق الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات، وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات.

٤٥ – وينبغي أن توفر عملية تمويل الغابات التي يتولاها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات فرصا لإجراء مناقشات تتناول عدة تخصصات ولتقديم مساهمات في مجال تمويل الغابات، بمشاركة مباشرة من الدول الأعضاء، والخبراء المستقلين، والمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات وفريقها الاستشاري المعني بالتمويل، والعمليات الإقليمية، والمانحين، والمجموعات الرئيسية، والآليات والعمليات المالية المتعلقة بالغابات. ومن المهم للغاية الاستفادة من الإمكانات الكامنة لجميع هذه الأطراف الفاعلة الرئيسية

من أجل المساعدة على التوصل إلى قرار صائب بشأن التمويل يعتمده منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته العاشرة. وستتيح الفترة الفاصلة بين الدورة التاسعة للمنتدى والاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص وقتا كافيا لتقديم مساهمات عملية، لا سيما من جانب الدول الأعضاء، إلى الاجتماع الثاني لفريق الخبراء، ولإجراء مناقشة جوهرية بشأن التوصيات النهائية التي سيرفعها ذلك الاجتماع إلى المنتدى في دورته العاشرة.

٤٦ - واستنادا إلى المناقشات التي دارت خلال الاجتماع الأول لفريق الخبراء المخصص، والمقترحات التي قدمها الرئيسان المشاركان للفريق عن أنشطة ما بين الدورات، قد يرغب المنتدى في أن ينظر في التوصيات التالية ويتخذ قرارا بشأنها، على أن يتم تنفيذ القرار في فترة ما قبل الاجتماع الثاني للفريق (الفصل الرابع من عام ٢٠١٢).

٤٧ - وقد يرغب المنتدى في أن يقوم بما يلي:

(أ) أن يؤكد أهمية الغابات والحاجة إلى الإرادة السياسية والوعي والالتزام باتخاذ إجراءات عاجلة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي؛

(ب) أن يؤكد الحاجة إلى تعميم مراعاة مصالح السكان الذين يعتمدون على الغابات، بمن فيهم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، في إطار تمويل آليات الإدارة المستدامة للغابات، نظرا لأهمية دور الغابات في كفالة القضاء على الفقر وتأمين سبل العيش المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وأن يعترف بقيمة المساهمات التي تقدمها المجموعات الرئيسية؛

(ج) أن يطلب مساهمات جوهرية ترد بحلول ١ آذار/مارس ٢٠١٠ من الحكومات والمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات ومن المنظمات والعمليات الإقليمية والمجموعات الرئيسية بشأن خيارات وطرائق تمويل الغابات وهياكلها الممكنة، بما في ذلك إنشاء صندوق عالمي للغابات، فيما يتعلق بتعزيز الآليات القائمة والناشئة، ومزايا وعيوب الخيارات المختلفة، ووظائفها ومتطلباتها ونتائجها المتوخاة، وأن يطلب من أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات تصنيف كل من هذه المساهمات على حدة، لكي يستنير بها فريق الخبراء المخصص في أعمال اجتماعه الثاني؛

(د) أن يدعو أعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات إلى تقديم تقرير إلى المنتدى في دورته العاشرة عن أعمالهم الحالية والمستقبلية المتصلة بتمويل الغابات، وإلى النظر في اتخاذ مبادرة مفتوحة تقودها المنظمات لدعم أعمال المنتدى قبل الاجتماع الثاني

لفريق الخبراء المخصص، وتعميق أعمالهم وتوسيع نطاقها دعما للإجراءات الوطنية في مجال تمويل الإدارة المستدامة للغابات؛

(هـ) أن يدعو الفريق الاستشاري المعني بالتمويل التابع للشراكة التعاونية إلى القيام بحلول ١ آذار/مارس ٢٠١٢ باستكمال وتوسيع ما يلي:

'١' التحليلات التي يجريها الفريق، مع التركيز على آليات التمويل المتعلقة بالغابات، بما يشمل فجوات التمويل القائمة بين اتفاقيات ريو (الأطر الزمنية لآليات التمويل ونتائجها وطرائق عملها)، ومعالجة جملة مواضيع منها التمويل، والغابات وتغير المناخ، بما في ذلك ترتيبات البرنامج المعزز لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، ذات الصلة بالتنوع البيولوجي للغابات في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، واستراتيجيات التمويل وأطر الاستثمار ذات الصلة الخاصة بالإدارة المستدامة للأراضي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والبرنامج الجديد للإدارة المستدامة للغابات/البرنامج المعزز لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات التابع لصندوق البيئة العالمية، فضلا عن الموارد المالية المخصصة لعمليات إنفاذ القانون والحوكمة والتجارة في الغابات على الصعيدين القطري والإقليمي، مع مراعاة دور الأسواق؛

'٢' الورقة التي أعدها عن الشؤون المالية لعام ٢٠٠٨ لتقديمها إلى الاجتماع الثاني لفريق لخبراء المخصص، مع تقديم مقترحات بشأن سبل تعزيز آليات التمويل القائمة المتعلقة بالغابات، وسبل تحسين التنسيق بين هذه الآليات وتيسير الحصول على مواردها وتحديد كيفية اندماجها في الإطار الأوسع لتمويل الغابات؛

(و) أن يدعو أمانة المنتدى إلى تعميق عملها التعاوني سعيا لسد الفجوات القائمة في تمويل الغابات واستكشاف الفرص الجديدة في هذا المجال؛

(ز) أن يدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى دعم تنفيذ جميع مهام العملية التيسيرية وإلى تعزيز التعاون مع الشركاء المعنيين بخصوص النتائج الأولية للعملية التيسيرية، ولا سيما نتائجها التي تخص الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض وبلدان أفريقيا وأقل البلدان نموا؛

(ح) أن يطلب إلى أمانة المنتدى، في إطار أعمالها التي تتناول العملية التيسيرية وبالتعاون مع المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية، القيام بما يلي:

'١' العمل على إزالة الحواجز التي تحول دون حصول البلدان على التمويل، بسبل منها بناء قدرات هذه البلدان، ومواصلة دراسة آثار الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات والمشتركة بين المؤسسات والنتائج المترتبة عليها والتداؤب بينها بالنسبة لتمويل الغابات؛

'٢' الاستفادة من المنتدى كمحفل لتشجيع المؤسسات المالية ذات الصلة، مثل المصارف الإقليمية والوطنية التي تعمل بتنسيق وثيق مع العمليات الإقليمية المعنية بالغابات، على مواصلة تطوير سبل لتعبئة الموارد وتعميم إدماج الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات في برامجها؛

(ط) أن يطلب من أمانة المنتدى الاضطلاع في سياق العملية التيسيرية بأعمال تتعلق بالبرنامج المعزز لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات وبتمويل الغابات، بتعاون وثيق مع الشراكة التعاونية والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى، بما يشمل آثار تمويل البرنامج المعزز على تمويل الغابات عموما؛

(ي) أن يدعو إلى مواصلة التعاون وتبادل الخبرات مع القطاع الخاص في إطار التحضير للاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص، استنادا إلى الدروس المستفادة، وبالنظر إلى ما للقطاع الخاص من أهمية في توفير التمويل المستدام للإدارة المستدامة للغابات، وإلى الدور الحاسم الذي تؤديه بيئة التمكين المستقرة التي يمكن التنبؤ بها في استثمارات القطاع الخاص؛

(ك) أن يدعو إلى مواصلة التعاون وتبادل الخبرات بين الحكومات، من أجل تطوير آليات تمويل مبتكرة؛

(ل) أن يطلب من أمانة المنتدى إجراء تقييم استنادا إلى هذه المساهمات وعلى وجه الاستعجال لمختلف الخيارات فيما يتعلق بهيكل تمويل الغابات، بما في ذلك إنشاء صندوق عالمي للغابات، وإعداد مذكرة بهذا الشأن لتقديمها إلى الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص؛

(م) أن يحث الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات حرجية وطنية وتشريعات تتعلق بتمويل الغابات، بما يشمل جميع وظائف الغابات، وعلى النظر في هذا الإطار في ما تؤديه الوزارات الرئيسية من دور في التمويل، بما في ذلك وزارات الزراعة

والغابات والنقل والبيئة – مع التركيز على الغابات والتنوع البيولوجي وتغير المناخ والمياه – والمالية، آخذة في اعتبارها أيضا أهمية إدماج المسائل المتعلقة بالغابات في استراتيجيات الحد من الفقر أو ما يعادلها من آليات المانحين وآليات التمويل الشاملة لعدة قطاعات، وتقديم تقارير إلى فريق الخبراء المخصص في اجتماعه الثاني، وإلى المنتدى في دورته العاشرة عما أحرزته من تقدم وما اكتسبته من خبرات في هذا الصدد؛

(ن) أن يطلب من الرئيسيين المشاركين للاجتماع الأول لفريق الخبراء المخصص عقد مشاورات غير رسمية مفتوحة خلال الفترة الفاصلة بين الدورة التاسعة للمنتدى والاجتماع الثاني لفريق الخبراء؛

(س) أن يؤكد أن الميزانية العادية للأمم المتحدة لا تغطي سوى الإجراءات المقترحة التي هي جزء من برنامج العمل المتفق عليه لأمانة المنتدى لفترة السنتين، وأن الشراكة التعاونية المعنية بالغابات والدول الأعضاء تمول الإجراءات التي تتخذها، وأن ما تبقى من الإجراءات المقترحة لفترة ما بين الدورات تتطلب تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني للمنتدى.